مقدمة عامة للمقياس

يعتبر القانون العام الاقتصادي فرع من فروع القانون العام يعنى بتدخل الأشخاص العامة في الحياة الاقتصادية، حيث ارتبط ظهوره وتطوره بشكل أساسي بتطور تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من دورها كحارسة فمقاولة ثم كمساهمة وأخيرا كضابطة.

هذا القانون يختلف عن فروع القانون الأخرى، إذ ينظم القانون العام الاقتصادي عموما الوسائل القانونية لتدخل الأشخاص العامة في الاقتصاد، غير أنه حصل جدل فقهي حول تحديد مفهوم هذا القانون، وهذا بفعل التطور الذي حصل في الفكر الاقتصادي الذي أدى إلى بروز نظرية تؤيد تدخل الدولة في الاقتصاد على خلاف ما كانت عليه النظريات القديمة.

كما أن التغييرات التي شهدها العالم في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية منها، استوجب على الدولة إعادة النظر في مهامها وكيفيات تدخلها في هذا المجال الحساس، وكذا ضرورة إدخال تعديلات وتغييرات على النظام القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي العام، وتكريس آليات جديدة لقواعد عمل مختلف القطاعات والهيئات الإدارية والاقتصادية الفاعلة..

وبذلك فإن مقياس القانون العام الاقتصادي يهتم بدراسة الأداء الاقتصادي العمومي، تأثير الدولة في المجال الاقتصادي، سواء كانت متدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو وضابطة ومراقبة للسوق لفرض التوازنات المطلوبة لاسيما بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمتعاملين الاقتصاديين، مع تطور دورها العام للظروف المحيطة: اتفاقيات الشراكة، عولمة الاقتصاد والقانون الاقتصادي، والسوق الدولية لاسيما السوق النفطية، وهي المواضيع التي يتناولها بصفة عامة هذا الفرع القانوني.